الأمم المتحدة

A/C.2/66/L.34

الجمعية العامة

Distr.: Limited
2 November 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٧ (د) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

السلع الأساسية

الأرجنتين*: مشروع قرار

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٩/٢٢٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/١٩٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٣/٢٠٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن السلع الأساسية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي اعتمدت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥[(٢)] وقرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

041111 031111 11-57848 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٣]،

وإذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة، قطر، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تشير أيضا إلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٤]،

وإذ تشير كذلك إلى برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[٥].

وإذ تحيط علما بإعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية اللذين اعتمدا في مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة المعني بالسلع الأساسية، المعقود في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[٦] واللذين أقرهما المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة المعقودة في الخرطوم في الفترة من ١٦ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦[٧]،

وإذ تحيط علما أيضا بالأهداف المحددة في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وفي خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[٨] وبإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد[٩] الذي يؤكد من جديد التعهد بالقضاء على الجوع والفقر،

---

(٣) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الثاني.

(٦) الاتحاد الأفريقي، الوثيقة AU/Min/Com/Dec l.Rev.1.

(٧) انظر A/60/693، المرفق الثاني، المقرر EX.CL/Dec.253 (VIII).

(٨) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(٩) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضا A/57/499، المرفق.

وإذ تحيط علما كذلك بالإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، المعقود في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[(١٠)]،

وإذ تحيط علما باتفاق أكرا الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثانية عشرة[(١١)] والذي يتضمن توصيات بعيدة المدى بشأن المسائل المتعلقة بالسلع الأساسية، وبالقرارات الأخرى التي اتخذها والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بشأن السلع الأساسية، بما في ذلك تقييم واستعراض تنفيذ المؤتمر لاتفاق أكرا،

وإذ تقر بأن كثيرا من البلدان النامية لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية الأولية بوصفها المصدر الرئيسي لإيراداتها من التصدير ولإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل وتكوين المدخرات المحلية، وبوصفها القوة المحركة للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تصاعد أسعار السلع الأساسية ثم هبوطها في الآونة الأخيرة ولأن العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المعتمدة على السلع الأساسية لا تزال معرضة بشدة لتقلبات الأسعار، وإذ تدرك الحاجة إلى تحسين تنظيم وأداء وشفافية الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية من أجل التصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية،

وإذ تدرك الأثر السلبي لعوامل مثل تغير المناخ على إنتاج السلع الزراعية، وخاصة في البلدان النامية،

وإذ تدرك أيضا أن الأزمة الحالية أكدت الحاجة إلى معالجة مشاكل السلع الأساسية معالجة شاملة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتنوع أوضاع واحتياجات فرادى البلدان ولتعزيز تنميتها المستدامة، وإلى توطيد العلاقة بين التجارة والغذاء والتمويل والاستثمار في الزراعة المستدامة والطاقة والتصنيع،

وإذ تدرك كذلك أن الأزمة الاقتصادية الحالية أثرت سلبا في اقتصاد السلع الأساسية، كما يتبين من أمور عدة، منها انخفاض حجم الطلب على السلع الأساسية وتناقص قدرات العرض بسبب تقلص إيرادات السلع الأساسية وتأجيل الاستثمارات، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية،

---

(١٠) انظر القرار ١/٦٣.

(١١) TD/442 و Corr.1، الفصل الثاني.

وإذ تؤكد أهمية وضع سياسات لمعالجة القضايا الهيكلية الأطول أجلا في اقتصاد السلع الأساسية ولإدماج السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في استراتيجيات أوسع نطاقا للتنمية والقضاء على الفقر على جميع المستويات،

وإذ تحيط علما بجميع المبادرات الطوعية ذات الصلة الهادفة إلى تحسين الشفافية في أسواق السلع الأساسية وتخفيف آثار تقلب الأسعار،

١ - **تحيط علما** بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية[١٢]؛

٢ - **تؤكد** ضرورة بذل المزيد من الجهود للتصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، وخصوصا بمساعدة المنتجين، ولا سيما صغار المنتجين، على إدارة المخاطر؛

٣ - **تهيب** بالمجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية للتصدي للعوامل التي تعوق التنويع ومعالجة أمور منها العوائق الهيكلية في التجارة الدولية بما في ذلك التدرج التصاعدي للرسوم الجمركية وغير الجمركية؛ والوصول المحدود إلى التمويل الناجم عن ندرة الموارد المتاحة للاستثمار في هذا القطاع، وهو ما يمكن أن يتأثر بدوره بالتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية؛ وضعف البنية التحتية، ولا سيما فيما يتعلق بتكلفة ومدى توافر وسائل النقل والتخزين؛ ونقص المهارات في إنتاج وتسويق المنتجات البديلة؛

٤ - **تدعو** في هذا الصدد إلى الاختتام المبكر لجولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية والخروج منها بنتائج موجهة نحو التنمية تضمن، في جملة أمور، زيادة فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق؛

٥ - **تدعو أيضا** إلى اتخاذ مجموعة متماسكة من الإجراءات المتعلقة بالسياسة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة التقلب المفرط في الأسعار ودعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في التخفيف من الآثار السلبية، وخصوصا بتسهيل تحقيق القيمة المضافة وتعزيز مشاركة هذه البلدان في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة للسلع الأساسية والمنتجات المتصلة بها، وبدعم تنويع هذه الاقتصادات على نطاق واسع، وبتشجيع استخدام ومواصلة تطوير أدوات إدارة المخاطر الموجهة نحو السوق؛

٦ - **تسلم** بوجود إمكانيات للابتكار وتحسين الإنتاجية وتعزيز الصادرات غير التقليدية في معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما في أفريقيا، وتدعو

---

(١٢) A/66/207.

إلى تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي، وكذلك تبادل الخبرات في هذه المجالات في إطار التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب؛

٧ - **تهيب** بالمجتمع الدولي العمل بشكل وثيق مع البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على السلع الأساسية لتحديد سياسات وأدوات متصلة بالتجارة، وكذلك سياسات استثمارية ومالية، بوصفها عناصر رئيسية لاستراتيجيات التنمية في تلك البلدان؛

٨ - **تبرز** أهمية زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية كوسيلة لتعزيز التنمية الزراعية وزيادة تنويع وتجارة السلع الأساسية، وتحث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية؛

٩ - **تعرب عن القلق** إزاء الحيازات الكبرى للأراضي التي تقوم بها جهات منها الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية، والتي تعرض الجهود المبذولة من أجل التنمية للخطر، وتؤكد أهمية تعزيز الاستثمار الدولي المسؤول في مجال الزراعة، وتدعو، في هذا الصدد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يواصل، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية، بحوثه وتحليلاته بشأن هذه المسألة؛

١٠ - **تؤكد** الأهمية الخاصة للمساعدة التقنية وبناء القدرات الهادفيْن إلى تحسين قدرة المنتجين على التنافس في مجال تصدير السلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا، وتدعو الجهات المانحة إلى توفير الموارد الضرورية لغرض المساعدة المالية والتقنية المخصصة تحديدا للسلع الأساسية، وبخاصة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، وكذلك تطوير الهياكل الأساسية للبلدان النامية، بغية الحد من العوائق المؤسسية وخفض تكاليف المعاملات فيها وتعزيز تجارة السلع الأساسية فيها وتنميتها وفقا لخطط التنمية الوطنية؛

١١ - **تؤكد أيضا** ضرورة أن يكون الهدف من مبادرة المعونة لصالح التجارة مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على بناء ما تحتاج إليه من القدرات في جانب العرض ومن الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة ليتسنى لها تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها والقيام، بشكل أعم، بتوسيع نطاق تجارتها؛

١٢ - **تؤكد** أهمية مساهمة قطاع السلع الأساسية في التنمية الريفية، وبخاصة في توفير فرص العمل والدخل في الريف، وفي الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي؛

١٣ - **تشدد** على أهمية اتخاذ تدابير دولية ووضع استراتيجيات وطنية لتحسين أداء القطاع الزراعي، بما في ذلك أداء الأسواق والنظم التجارية، لضمان تحسين استجابة

المنتجين، وبخاصة صغار المزارعين، فيما يتعلق بجانب العرض من أجل حفزهم على خوض المخاطر الملازمة للاستثمار في زيادة الإنتاج وتنويعه؛

١٤ - **تؤكد** أهمية معالجة التقلبات المفرطة في الأسعار، بوسائل منها استحداث أدوات مناسبة على الصعيد الدولي؛

١٥ - **تشير** إلى الاتفاق على أن يبقي المؤتمر الوزاري والأجهزة المختصة في منظمة التجارة العالمية الآثار التي تُلحقها نتائج جولة أوروغواي بأقل البلدان نموا، وكذلك بالبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، قيد الاستعراض المنتظم، بهدف اتخاذ تدابير إيجابية لتمكين هذه البلدان من تحقيق أهدافها الإنمائية، وتدعو، في هذا الصدد، إلى تنفيذ قرار مراكش بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة أن يلحقها برنامج الإصلاح بأقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

١٦ - **تهيب** بالبلدان النامية التي لم تقم بعد بتمكين أقل البلدان نموا جميعها من الوصول الدائم إلى الأسواق على نحو يمكن التنبؤ به وخال من الرسوم الجمركية والحصص، بما يتفق وإعلان هونغ كونغ الوزاري الصادر في عام ٢٠٠٥[١٣]، أن تفعل ذلك فورا، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة تنفيذ برنامج عمل إسطنبول للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[٥] تنفيذا كاملا وفعالا وفي حينه؛

١٧ - **تهيب** بالمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية مساعدة البلدان النامية، وخاصة المعتمدة منها على السلع الأساسية في معالجة آثار التقلب المفرط للأسعار؛

١٨ - **تؤكد من جديد** أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة من حقها أن تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية؛

١٩ - **تدرك** أهمية زيادة الكفاءة والفعالية في إدارة إيرادات القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتأتية من جميع السلع الأساسية والصناعات المرتبطة بالسلع الأساسية، بما فيها السلع التامة الصنع، دعما للتنمية؛

٢٠ - **تدرك أيضا** المساهمات المهمة للصندوق المشترك للسلع الأساسية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالسلع الأساسية، وتشجعهما على القيام، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والهيئات الأخرى المعنية، بمواصلة تعزيز ودراسة سبل تحقيق المزيد من الاستقرار في سوق السلع الأساسية، وكذلك تعزيز الأنشطة المضطلع بها في البلدان

(١٣) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(05)/DEC.

النامية لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وإمكانية التمويل على عرض هذه السلع، مما يعزز التنويع والقيمة المضافة، ويحسن القدرة التنافسية للسلع الأساسية ويعزز سلسلة الأسواق ويحسن هياكل الأسواق ويوسع قاعدة الصادرات ويضمن المشاركة الفعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة؛

٢١ - **تؤكد** ضرورة أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وشركاؤه، بروح من التعاون المشترك بين الوكالات والشراكات التي تضم جهات معنية متعددة وضمن ولاية كل منها، مشاركتهم الفعلية في إجراء بحوث وتحليلات ذات نهج تعاوني للمشاكل المتعلقة بالسلع الأساسية وما يتصل بذلك من أنشطة في مجال بناء القدرات وتوافق الآراء ليتسنى بانتظام توفير التحليلات والمشورة في مجال السياسة العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل؛

٢٢ - **تشدد** على الضرورة الملحة لتوفير التمويل التجاري للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وحصولها عليه في ضوء تزايد صعوبة الحصول على جميع أنواع الائتمان ومع الأخذ في الاعتبار القدرة على تحمل الديون؛

٢٣ - **تؤكد** أهمية استمرار النظر في موضوع البند الفرعي المعنون ''السلع الأساسية''، وتقرر إدراج هذا البند الفرعي في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا مشفوعا بتوصيات عن تنفيذ هذا القرار وعن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، بما في ذلك مواصلة النظر في أسباب التقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية.